

يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية سبتمبر 2026 مقارنةً بنهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز النتائج فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 1.6% لتبلغ قيمته نحو 42.83 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 6.28 مليار دينار وبنسبة 6.3%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 2.53 مليار دينار وبنسبة 17.1%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 3.32 مليار دينار وبنسبة 6.3%.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 5.61 مليار دينار وبنسبة 10.8%، ومنها ودائع القطاع الخاص "المقيم" التي ارتفعت بنحو 0.63 مليار دينار وبنسبة 1.6%.
- ارتفاع قيمة إجمالي المعاملات من خلال "ومض" بنحو 0.78 مليار دينار وبنسبة 32.3% خلال الربع الثالث 2026 مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

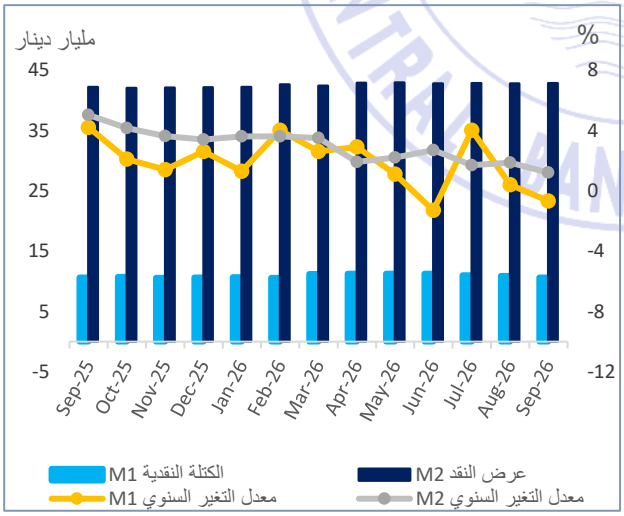
أولًا: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

تراجع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.07 مليار دينار وبنسبة 0.7% لتبلغ قيمته نحو 10.65 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2026 مقابل نحو 10.72 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزى الانخفاض في رصيد عرض النقد (M1) كمحصلة **لانخفاض رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار** بنحو 0.11 مليار دينار وبنسبة 1.2% لتصل قيمته إلى نحو 9.00 مليار دينار من جانب، **وارتفاع رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية** بقيمة 0.04 مليار دينار وبنسبة 2.5% لتصل قيمته إلى نحو 1.65 مليار دينار من جانب آخر.

الشكل (1): التغير السنوي في عرض النقد M1 و M2

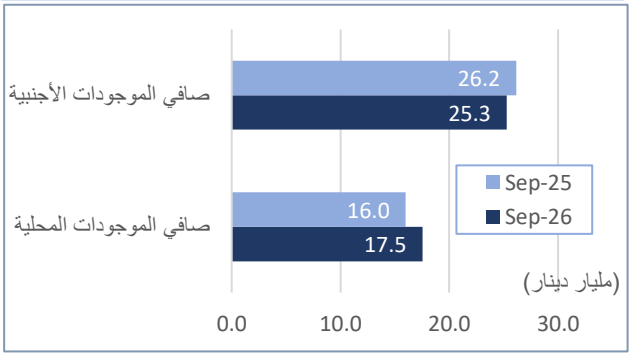


2. عرض النقد (M2):

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعًا بقيمة 0.67 مليار دينار وبنسبة 1.6% لتبلغ قيمته نحو 42.83 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2026 مقابل نحو 42.16 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة للارتفاع في رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 0.75 مليار دينار وبنسبة 2.4% من جهة، والانخفاض في رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.07 مليار دينار وبنسبة 0.7% من جهة أخرى.

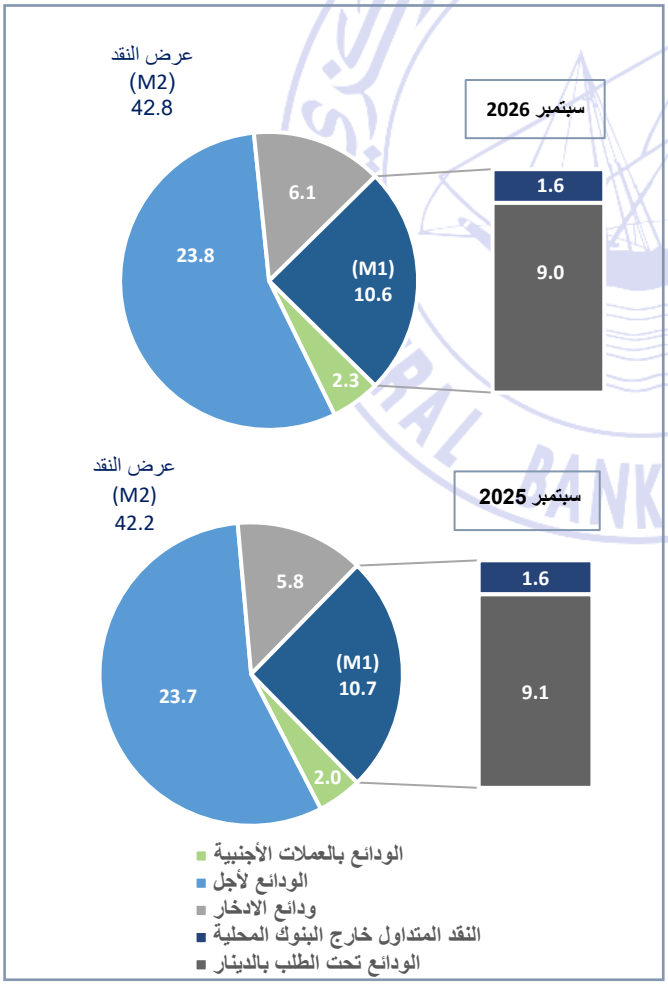
وضمن المسح النقدي المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: **أ. صافي الموجودات المحلية** (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحًا منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، **ب. صافي الموجودات الأجنبية** في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

الشكل (2): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد M2



وتُشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمّع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية سبتمبر 2026 جاء بصفة رئيسية **لارتفاع صافي الموجودات المحلية** بنحو 1.53 مليار دينار وبنسبة 9.6%، وذلك على الرغم من تراجع **صافي الموجودات الأجنبية** بنحو 0.86 مليار دينار وبنسبة 3.3% (حيث تراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 3.39 مليار دينار وبنسبة 29.7%، وارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 2.53 مليار دينار وبنسبة 17.1%).

الشكل (3): التطورات النقدية في مكونات عرض النقد (مليار دينار)



ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

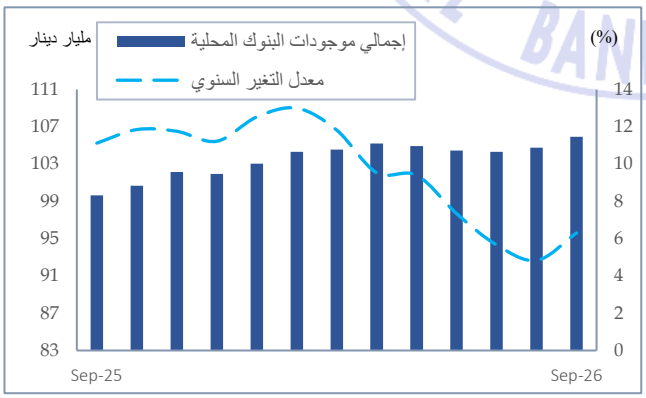
1. موجودات البنوك المحلية

ارتفع رصيد إجمالي موجـــودات البنوك المـحلية بنحو 6.28 مليار دينار وبنسبة 6.3% لتبلغ قيمته نحو 105.92 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2026 مقابل نحو 99.63 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك أساسًا **لارتفاع أرصدة كل من المطالب على القطاع الخاص** بقيمة 3.10 مليار دينار وبنسبة 6.2% لتصـــل إلى نحـو 53.00 مليار دينار، و**الموجودات الأجنبية** بما يعادل نحو 2.74 مليار دينار وبنسبة 8.6% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 34.69 مليار دينار، **والمطالب على الحكومة** بقيمة 2.70 ملـــيار دينار وبنسبة 137.8% لتصـــل إلى نحو 4.67 مليار دينار، وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع أرصدة حيازات البنوك المحلية من أدوات الدين العام في ظل استمرار الحكومة في اصدار أدوات الدين العام لتمويل احتياجاتها التمويلية.

هذا، وتُمثل **المطالب على القطاع الخاص** المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 50.0% من إجمالي هذه الموجـــودات في نهاية سبتمبر 2026، مقابل نحو 50.1% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي **الموجودات الأجنبية** في المرتبة التالية بنسبة 32.7% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2026 مقابل نحو 32.1% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

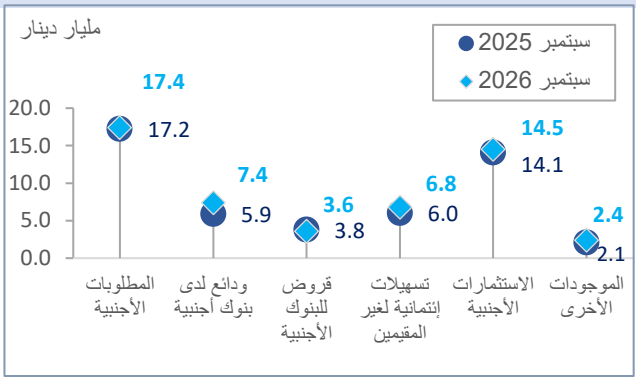
ومن الجدير ذكره أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء أساسًا لارتفاع أرصدة كل من الودائع لدى بنوك أجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والموجودات الأخرى بنحو 24.5%، و13.9%، و11.7% لكلٍ منهم على الترتيب.

الشكل (4) إجمالي موجودات البنوك المحلية



وقد قابل الارتفاع في الموجودات الأجنبية ارتفاعًا في رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 0.22 مليار دينار وبنسبة 1.3%، ومع ذلك **ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية** لدى البنوك المحلية بنحو 2.53 مليار دينار وبنسبة 17.1% لتبلغ قيمته نحو 17.29 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2026 مقابل نحو 14.76 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

الشكل (5): مكونات الموجودات والمطلوبات الأجنبية



2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعًا بلغت قيمته نحو 3.32 مليار دينار وبنسبة 6.3% لتصل قيمة إجمالي الرصيد إلى نحو 55.70 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2026 مقابل نحو52.38 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 69.2%، و30.8% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحوٍ أكثر تفصيلًا، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 62.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعًا قيمته نحو 2.30 مليار دينار وبنسبة 7.1%، لتبلغ قيمته نحو 34.79 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2026 مقابل نحو 32.49 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعًا بارتفاع غالبية القطاعات الاقتصادية، وبصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من الخدمات الأخرى (0.62 مليار دينار، وبنسبة 16.2%)، وقطاع العقار والإنشاء (0.62 مليار دينار، وبنسبة 4.6%)، وشراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (0.46 مليار دينار، وبنسبة 10.2%)، والنفط الخام والغاز (0.40 مليار دينار، وبنسبة 21.8%)، والصناعة (0.29 مليار دينار، وبنسبة 12.5%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.22 مليار دينار، وبنسبة 13.3%)، ومن جانبٍ آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 15.5%، والتجارة 8.0% في نهاية سبتمبر 2026.

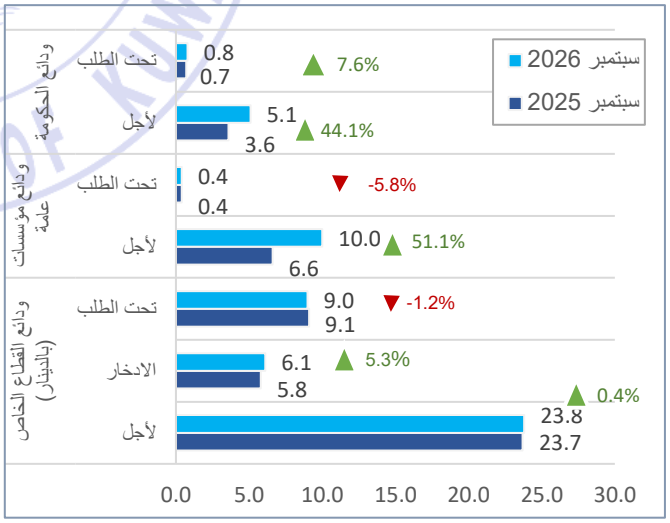
3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 5.61 مليار دينار وبنسبة 10.8% لتبلغ قيمته نحو 57.53 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2026 مقابل نحو 51.92 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك للارتفاع في **رصيد كلٍ من ودائع المؤسسات العامة** بنحو 3.35 مليار دينار وبنسبة 47.4% حيث بلغت قيمته 10.40 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2026 مقابل نحو 7.05 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، **وودائع الحكومة** بنحو 1.63 مليار دينار وبنسبة 37.8% لتبلغ قيمته نحو 5.95 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2026 مقابل نحو 4.32 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

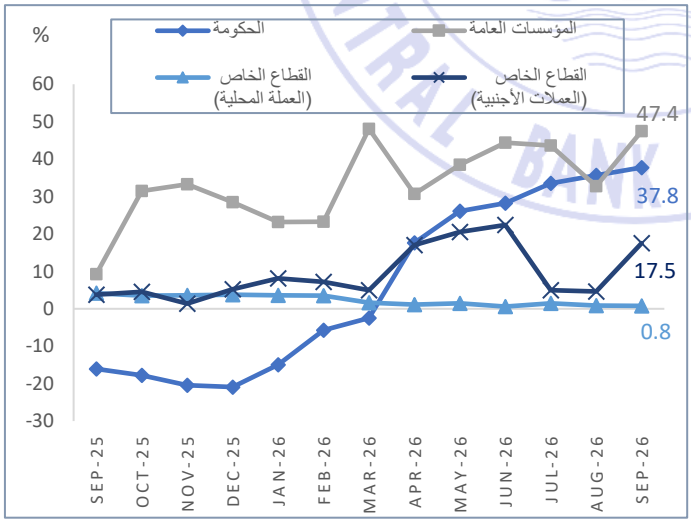
كما ارتفع **رصيد ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو** 0.63 مليار دينار وبنسبة 1.6% لتبلغ قيمته 41.19 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2026 مقابل 40.55 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 38.9% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2026. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 9.8% و5.6% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2026.

الشكل (6): تطور أرصدة الودائع (مليار دينار)



الشكل (7): التغير السنوي بأرصدة الودائع



4. تطور قيم معاملات الدفع الالكتروني:

شهدت قيمة معاملات أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثالث من عام 2026 تراجعًا بقيمة 0.02 مليار دينار وبنسبة 0.4%، لتبلغ نحو 4.87 مليار دينار، مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وفي المقابل، شهدت قيمة المعاملات التي تمت **عبر المواقع الإلكترونية** ارتفاعًا بنسبة 0.2%، لتبلغ نحو 4.31 مليار دينار. وسجلت قيمة معاملات **أجهزة السحب الآلي** انخفاضًا بقيمة 0.18 مليار دينار وبنسبة 8.2%، لتبلغ نحو 2.04 مليار دينار. أما قيمة المعاملات المنفذة من خلال **ومض**، فقد ارتفعت بقيمة 0.78 مليار دينار وبنسبة 32.3%، لتبلغ نحو 3.19 مليار دينار.

الشكل (8): تطور قيم معاملات الدفع الالكتروني

